World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

التوزيع: عام

التاريخ: 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2018/5-D/Rev.1

قضايا السياسات

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https: //executiveboard.wfp.org).

تحديث بشأن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتحديث بشأن تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2018/5-D/Rev.1.

كما يثني المجلس أيضا على **البرنامج** لممارسته الجيدة المتمثلة في تقديم تحديثات منتظمة عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويطلب لقاءات غير رسمية منتظمة بين الأعضاء المهتمين والفريق الاستشاري الرفيع المستوى للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها المعني بالتقدم المحرز في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عقب الاجتماعات الفصلية للفريق الاستشاري.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

السيدة C. Ushiyama
مديرة مكتب نيويورك
بريد إلكتروني: coco.ushiyama@wfp.org

الخلفية

1- طلبت هيئة مكتب المجلس التنفيذي معلومات محدثة عن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72،[1] بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما لتنفيذ القرار من آثار مالية وآثار أخرى على **البرنامج**. وتعرض مذكرة المعلومات هذه تحديثات رئيسية مقدمة لعلم المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018. وينصب التركيز في هذه الورقة على التقدم المحرز في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وطبيعة مشاركة **البرنامج** في جهود الإصلاح وآثار الإصلاح على **البرنامج**، سواء من حيث الفرص أو المخاطر متوقعة.

2- ولم تبدأ العملية الانتقالية، هي والكثير من أعمال تفعيل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلا في الآونة الأخيرة. ولذلك فإن الآثار الكاملة التي تترتب عليها بالنسبة **للبرنامج** ليست واضحة بعد. ولذا فإن هذه الوثيقة هي بمثابة تحليل أولي لتلك الآثار. ويتابع **البرنامج** عن كثب عمل فريق الانتقال المعني بالمنظومة الإنمائية في نيويورك وهو يتواصل بانتظام مع الوكالات الشقيقة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على مستوى نيويورك وروما للإبلاغ عن كيفية تنفيذ الإصلاحات ولرصد آثارها المحتملة.

3- بناء على دعوة من الدول الأعضاء، قدمتها في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات،[2] وتدعو فيها إلى "زيادة الحس الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما تتسم به من روح المساءلة والشفافية ومن منحى تعاوني وكفاءة وفعالية واتجاه صوب تحقيق النتائج"، وجعلها تستجيب للاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قدم الأمين العام رؤيته لسبل تحقيق ذلك في تقرير أصدره في ديسمبر/كانون الأول 2017 حول إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام 2030.[3] وحددت تلك الرؤية سبعة مجالات للإصلاح المقترح[4] استرشدت بها بعد ذلك الدول الأعضاء في نظرها في صياغة قرار الجمعية العامة 72/279.[1]

4- ويدعم **البرنامج** أهداف إصلاح الأمم المتحدة ويلتزم بها، وهي أهداف تركز على تحقيق نتائج أفضل على الأرض، وتفعيل التزامات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. فاستمرار تزايد عدد الجياع في العالم، وهو ما ينعكس في تقرير صدر مؤخرا عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم،[5] يبرز الحاجة إلى أن ننظر في نُهج جديدة ومبتكرة وكذلك في نُهج وشراكات متعددة القطاعات أكثر تكاملا للتمكن من تحقيق تأثير أكبر وأكثر استدامة على حياة الناس الذين نخدمهم.

5- وتمكّن جهود إصلاح الأمم المتحدة **البرنامج** من المضي قدما في التزاماته في إطار الاستعراض الشامل للسياسات. ويدعم **البرنامج** هذه الجهود بما في ذلك من خلال توقيعه مؤخرا، هو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على بيان يتبنى الاعتراف المتبادل بالسياسات والعمليات بين الوكالات سيمكن من زيادة التعاون في عمليات تسيير الأعمال وخفض تكاليف المعاملات بين الوكالات. وبالمثل، يستجيب **البرنامج** للدعوة الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات للأخذ بنماذج مرنة وتعاونية وفعالة من حيث التكلفة في حضوره الميداني، بما في ذلك من خلال استخدام ممثل لتغطية مواقع متعددة، كما في توغو وبنن وغيرهما. وعلاوة على ذلك،

---

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. متاح على الموقع: http://undocs.org/a/res/72/279.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. متاح على الموقع: http://undocs.org/A/RES/71/243.

[3] إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة. متاح على الموقع: http://undocs.org/A/72/684.

[4] تشمل المجالات التي اقترحها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ما يلي: وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة للتعجيل بمواءمة المنظومة الإنمائية مع خطة عمل عام 2030؛ وإنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وإقامة نظام للمنسق المقيم يتصف بالنزاهة؛ والتوصل إلى اتفاق للتمويل بين المنظومة الإنمائية والدول الأعضاء من أجل تمويل أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ به في مقابل مزيد من المساءلة.

[5] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية. 2018. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2018)*. متاح على الموقع: https://www.wfp.org/content/2018-state-food-security-and-nutrition-world-sofi-report.

وتمشيا مع الطلب الوارد في الاستعراض الشامل للسياسات، والمتعلق بقيام المنظومة الإنمائية بتعزيز التنسيق مع جهود المساعدات الإنسانية وبناء السلام على المستوى الوطني في البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، فإن **البرنامج** يشارك بنشاط في تحقيق هذه الرؤية في سياقات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان، وكذلك على المستوى العالمي من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

كيف شارك البرنامج في عملية الإصلاح

6- دأب **البرنامج** على المشاركة بنشاط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات، بما في ذلك بإنشاء قدرة إضافية في مكتبه في نيويورك لتقديم المشورة بشأن المشاركة في جهود الإصلاح وتنسيقها مع إبقاء المنظمة على علم بأحدث التطورات. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، تعمل إدارة **البرنامج** العليا بنشاط من خلال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تعتبر هيئة تنفيذية لاتخاذ القرارات على مستوى رؤساء المنظمات. **والبرنامج** ممثل أيضا، على مستوى المديرين وما فوقه، في جميع مجموعات النتائج الإستراتيجية الأربع التابعة لمجموعة التنمية المستدامة، والتي تم تنظيمها حول المسائل الرئيسية المتعلقة بخطة عام 2030، أي المسائل التي يتعين على أعضاء المنظومة الإنمائية أن يعملوا معا في إطارها لتعزيز الدعم الذي تقدمه المنظومة لأهداف التنمية المستدامة. ويشترك المدير التنفيذي **للبرنامج** مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين في قيادة الفريق المعني بالنتائج الاستراتيجية بشأن ابتكارات تسيير الأعمال، الذي يهدف إلى زيادة توحيد عمليات تسيير أعمال الأمم المتحدة المشتركة ومبانيها المشتركة، من أجل تحسين نوعية الخدمات وفعاليتها وكفاءتها.

7- وفي أغسطس/آب 2017، أنشأ **البرنامج** فرقة عمل على مستوى كبار الموظفين تُعنى بإصلاح الأمم المتحدة لتقديم المشورة إلى الإدارة العليا **للبرنامج** ولإضافة منظور مؤسسي متكامل للبحث في الآثار المترتبة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واشتمل ذلك على تحديد مجالات المشاركة الإيجابية والاستعداد التي يتطلبها **البرنامج** في جميع مسارات الإصلاح. وفي الوقت نفسه، يقدم مكتب **البرنامج** في نيويورك تحديثات منتظمة إلى مقر **البرنامج** والقيادات القطرية بشأن آخر تطورات الإصلاح، بما في ذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات الإقليمية للممثلين القطريين من أجل إطلاعهم على المستجدات والتماس ردود فعلهم بشأن جهود الإصلاح. كما عقد **البرنامج** حلقات عمل في المقر لتمكين القيادات العالمية والميدانية من المشاركة في المناقشات بشأن تدابير الاستعداد المطلوبة، مثل وضع توجيهات جديدة للممثلين القطريين وسبل تعزيز المشاركة مع نظام المنسق المقيم. ومن المزمع عقد حلقة عمل أخرى قبل نهاية العام لاستعراض إجراءات استعداد المنظمة واستكمالها قبيل البدء بتنفيذ الإصلاح اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2019.

8- وقد تم إنشاء فريق انتقال يرأسه نائب الأمين العام للإشراف على العملية الانتقالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال فترة الـ 18-24 شهرا القادمة. ويعمل الفريق على مسارات الإصلاح المتعددة بالتوازي وبموجب جداول زمنية دقيقة. وقد لاحظ **البرنامج** وجود بعض التحديات المتعلقة بالتسلسل بين مختلف مسارات الإصلاح، وأبرزها ما يتعلق بالاتفاق على أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة من شأنها توفير المعلومات لعملية تشكيل المسارات الرئيسية الأخرى مثل نظام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويشارك **البرنامج** بنشاط في المرحلة الانتقالية، وهو يقدم، من بين أمور أخرى، تعليقات شاملة حول مختلف الخطط الجاري تطويرها لتفعيل مسارات الإصلاح المختلفة، مثل خطة التنفيذ للبدء بنظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه. كما يشارك **البرنامج** بنشاط في تطوير الأُطر، مثل نظام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تنشيطه، وذلك في سياق فريق التصميم المشترك بين الوكالات والمعني بإطار العمل ذاك.

جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

نظام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تنشيطه

9- يدعو القرار 279/72 إلى جعل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أهم أداة لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها،[6] مما يتيح فرصة لدعم أكثر تماسكا ويحظى بالأولوية تقدمه الأمم المتحدة للجهود الوطنية لتحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية.

10- وقد بدأ فريق التصميم المشترك بين الوكالات في بذل الجهود لإعادة تصميم إطار العمل هذا والمبادئ التوجيهية المرتبطة به، مستهدفا مارس/آذار 2019 كتاريخ للإنجاز. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان فريق التصميم قد كوّن أفكاره الأولية حول لبنات البناء الأساسية لتشكيل إطار العمل الجديد. وتغطي هذه الأفكار مسائل تشمل تحديد هدف إطار العمل ونطاقه؛ وصياغة العلاقة بين إطار العمل وأدوات البرامج القطرية التابعة لكيانات الأمم المتحدة؛ وتعزيز التحليل القطري المشترك لتيسير التحليل الآني المستمر؛ واستخدام نظرية التغيير لتشكيل أولويات إطار العمل؛ وتشكيل آليات العمل الجماعي لتنفيذ الإطار ورصده وتقييمه والإبلاغ عنه؛ وضمان أن تنعكس الأبعاد الإقليمية العابرة للحدود في أطر العمل؛ والاتفاق على الترتيبات المؤسسية لدعم عملية إطار العمل. وستتطلب المقترحات الأولية المزيد من العمل والتنقيح، حيث أن المناقشات التي دارت في الاجتماع العالمي الأخير للمنسقين الإقليميين، وكذلك بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أظهرت اختلافا كبيرا في وجهات النظر. ولذلك فإن من المتوقع أن يتطور التفكير حول إطار العمل إلى مدى أبعد قبل الاتفاق على نهج نهائي، وعندها ستصبح الآثار الكاملة بالنسبة **للبرنامج** واضحة.

11- واستنادا إلى التفكير الحالي، من المتوخى أن يصبح إطار العمل أكثر استراتيجية ومرونة وتوجها نحو تحقيق النتائج تمشيا مع القرار 279/72، ومن المأمول فيه أن يتم وضعه في غضون ستة أشهر. ويدعم **البرنامج** تعزيز إطار العمل والمبدأ القائل بوجوب استناده إلى الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، بحيث يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للضعف، وأن يكون له خط رؤية نهائي يصله بأهداف التنمية المستدامة بصيغتها المحلية المتوائمة مع السياق الوطني. **والبرنامج** في وضع جيد يمكنه من الاستجابة لهذا النهج بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية وخارطة الطريق المتكاملة.

12- ويرى **البرنامج** أنه في حين أن إطار العمل سيكون هو الأداة الشاملة لتحديد التوجه الاستراتيجي، فإن التفاصيل البرنامجية (بما في ذلك استراتيجية البرامج وتصميمها وترتيبات تنفيذها) ستُحدد في وثائق التخطيط القطري التي تضعها الوكالات. وستعرض الخطط الاستراتيجية القطرية التابعة **للبرنامج** تفاصيل الأنشطة التي سينفذها وسبل هذا التنفيذ، بما يتماشى مع الاتجاه الذي يحدده إطار العمل واستنادا إلى تحليل مشترك للسياق القطري. ومن المتوقع أن يجري المنسق المقيم في البلد المعني مناقشات التخطيط المتعلقة بإطار العمل وأن يقودها، مستعينا، في جملة أمور، بالوكالات غير المقيمة وجميع الأصول التابعة للأمم المتحدة المتاحة على المستوى الإقليمي لإثراء الاعتبارات الإقليمية والعابرة للحدود. وستقود القيادة القطرية **للبرنامج** المشاورات مع نظرائها الحكوميين بشأن الخطة الاستراتيجية القطرية التابعة **للبرنامج**، بما يكفل اتساقها مع إطار العمل.

13- وسيواصل **البرنامج** المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى مواصلة توضيح وتحسين التفكير حول إطار العمل الجديد. وقد يحتاج **البرنامج** إلى تعديل توجيهه الخاص بالبرامج على أساس إطار العمل. كما قد يضطر إلى إعادة النظر في عمليات البرمجة، وعلى سبيل المثال، النظر في السبل التي تمكّن الاستعراضات الاستراتيجية لأنشطة القضاء على الجوع، التي تقودها الحكومات بدعم من **البرنامج**، من الارتباط بنهج التقييم القطري المشترك الجديد.

[6] ينص القرار 279/72 على أن الجمعية العامة "ترحب بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تنشيطه والاستراتيجي والمرن والموجه نحو النتائج والعملي المنحى، باعتباره الوسيلة الأهم لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد، دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي سيتم إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور وبالاتفاق التامين مع الحكومات الوطنية".

حضور فريق الأمم المتحدة القطري وتشكيله

14- يتوخى الإصلاح وجود جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي سيُسترشد في تشكيلها بالاحتياجات المحددة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويدعم **البرنامج** هذا الحضور وهذه البرمجة وارتباطهما بالسياق القُطري واستنادهما إلى الاحتياجات، وقد اتخذ بالفعل خطوات لاستعراض حضوره القطري ونماذج عمله في البلدان المختلفة لضمان بقائه صالحا للغرض. وحضور **البرنامج** على المستوى القطري هو الأدنى وزنا بالمقارنة بالوكالات ذات الحجم المماثل. فهو موجود في 83 بلدا فقط،[7] ولكنه مع ذلك إحدى أكثر الوكالات حضورا على المستوى الميداني (دون الوطني).[8] ونتيجة لأن **البرنامج** قد قام بالفعل بجهود صارمة لضمان حضوره الملائم، فإنه لا يتوقع إحداث تغييرات كبيرة. واستباقا لجهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سعى **البرنامج**، بشروعه في استعراض حضوره القطري، إلى التأكد من أنه يغطي بشكل مناسب البلدان الأكثر احتياجا باستخدام نماذج تشغيلية مثلى. وقد أخذ **البرنامج** باستخدام نماذج تشغيلية أكثر مرونة، بما في ذلك في استخدام ممثلٍ عنه لتغطية مواقع متعددة، كما هو الحال بالنسبة لتوغو وبنن وغيرهما.

المكاتب المتعددة البلدان

15- يعترف القرار 279/72 بالحاجة إلى ضمان أن تكون المكاتب المتعددة البلدان[9] مصممة بشكل مناسب ولديها القدرة على تلبية الاحتياجات المحددة والمتزايدة للبلدان التي تغطيها، ولا سيما في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق التأثير المدمر لتغير المناخ. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان من المتوقع أن يبدأ قريبا إجراء استعراض مستقل للمكاتب المتعددة البلدان. ومن المتوقع أن يكون الاستعراض تشاوريا للغاية، خاصة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وستُستعرض تشكيلات المكاتب المتعددة البلدان الحالية والدروس المستخلصة من نماذج تيسير أعمال هذه المكاتب لدى كيانات الأمم المتحدة المختلفة.

16- ويُنتظر أن يسفر الاستعراض عن توصيات بشأن ما إذا كانت المكاتب المتعددة البلدان مناسبة لتنفيذ خطة عام 2030؛ وما إذا كان يمكن تعزيزها لهذا الغرض وسبل هذا التعزيز؛ وكيف يمكن جعلها مستدامة ماليا. ومن المتوقع أن تكون نتائج الاستعراض جاهزة في مارس/آذار 2019، لعرضها في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في مايو/أيار 2019. ومع أن الاستعراض يدور حول مكاتب المنسقين المقيمين، في سياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن **البرنامج** في وضع جيد للمساهمة نظرا لكونه يوسع نطاق جهوده عبر منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بالعمل مع الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية على تعزيز الاستجابة لآثار تغير المناخ والاستعداد لها، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات.

عمليات تسيير الأعمال المشتركة والمباني المشتركة

17- تهدف الجهود المبذولة فيما يتعلق بعمليات تسيير الأعمال المشتركة والمباني المشتركة[10] إلى تحسين جودة الخدمات وتسعى إلى تحقيق وفورات في الكفاءة. وستتطلب الأهداف الطموحة التي اقترحها الأمين العام[11] وأيدها القرار 279/72 القيام في

---

[7] لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة 128 مكتبا للبرامج القطرية تغطي 158 بلدا؛ ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 129 مكتبا للبرامج القطرية تغطي 170 بلدا؛ في حين أن لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حضورا في 130 بلدا؛ والمنظمة الدولية للهجرة في 147 بلدا؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في 133 بلدا؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان في 129 بلدا.

[8] في البلدان التي يوجد فيها **البرنامج**، فإن 30 في المائة من مكاتبه هي على مستوى مكتب قطري/وطني، في حين أن 70 في المائة من مكاتبه على مستوى ميداني.

[9] المكتب المتعدد البلدان هو مكتب تجتمع فيه وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة التي تعمل تحت قيادة ممثل مقيم واحد وتقدم الخدمات في بلدان متعددة. ويشمل نظام الممثل المقيم حاليا سبعة مكاتب متعددة البلدان، يقع ستة منها في دول جزرية صغيرة نامية. وتقع هذه المكاتب المتعددة البلدان حاليا في بربادوس (يغطي 10 بلدان) وجمايكا (يغطي 5 بلدان) وترينيداد وتوباغو (يغطي 5 بلدان) وبليز (يغطي بلدين) وموريشيوس (يغطي بلدين) وفيجي (يغطي 10 بلدان) وساموا (يغطي 4 بلدان) وماليزيا (يغطي 3 بلدان).

[10] تشير "استراتيجية تسيير الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية" إلى مهام المكاتب الخلفية في ستة خطوط للخدمات: المشتريات؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والموارد البشرية؛ واللوجستيات؛ والمالية؛ وخدمات المرافق (بما في ذلك الأماكن المشتركة).

[11] تفعيل الاعتراف المتبادل بقواعد ولوائح وسياسات وعمليات تسيير الأعمال؛ وتمكين ثقافة التغيير نحو علاقات أكثر تركيزا على العميل من خلال قياس رضا العملاء في جميع خدمات تسيير الأعمال؛ وضمان أن تتوفر لدى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية استراتيجيات لتسيير الأعمال بحلول عام 2012؛ ودمج 50 في المائة من مكاتب الأمم المتحدة في أماكن مشتركة بحلول عام 2021؛ ودمج المكاتب الخلفية في مكاتب مشتركة في جميع البلدان بحلول عام 2022.

البداية بأعمال واستثمارات كبيرة. وقد دعم **البرنامج** إنشاء فريق متفرغ لمشروع مشترك بين الوكالات يُعنى بالابتكارات في مجال تسيير الأعمال، وذلك بمساهمات قدمها موظفوه، وكذلك بخطط لتقديم أكثر من مليون دولار أمريكي في عام 2019 من خلال مبادرة مؤسسية هامة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، رهنا بموافقة المجلس التنفيذي. وتقدر تكاليف البدء الأولية لهذا العمل، بما في ذلك إنشاء الفريق المشترك بين الوكالات، بمبلغ 8.5 ملايين دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تلزم أموال إضافية في وقت لاحق. وتتجاوز هذه التكاليف موارد الوكالات التي تقود العمل، وأبرزها صندوق الأمم المتحدة للسكان[12] وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **والبرنامج**.

18- وتركزت الجهود الأولية في هذا المجال في عام 2018 على تفعيل الاعتراف المتبادل بالسياسات والعمليات الكيانات وفقا لما طلبه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وذلك كوسيلة لتمكين الدمج بين المكاتب الخلفية المشتركة على المستوى القطري بحلول عام 2022. وقد قام مؤخرا رؤساء كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة **والبرنامج** بالتوقيع على بيان بالالتزام بتطبيق مبادئ الاعتراف المتبادل. ومن المتوقع أن تنضم لهذا البيان وكالات أخرى.

19- ويجري العمل حاليا على وضع استراتيجية لتوحيد خدمات تسيير الأعمال المقدمة محليا من خلال مكتب خلفي مشترك على المستوى القطري، بغية تجريب هذا النهج في عدد قليل من البلدان في عام 2019. وسيسعى هذا النهج إلى ضمان حصول المكاتب القطرية التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على ما تحتاج إليه من الخدمات العالية الجودة حتى تتمكن من التركيز على ولاياتها الأساسية، مما يتيح المزيد من الكفاءة.

20- ويتطلب حجم الوفورات المحتملة مزيدا من التحليل، وسيستغرق الأمر بضع سنوات لتوليد الوفورات المستهدفة. ولا يمكن التعبير بصورة نقدية عن الكثير من المكاسب التي يمكن تحقيقها كما لا يمكن تحويلها إلى استخدامات أخرى، خاصة في حالة وكالات، من قبيل **البرنامج**، يعتبر تمويلها مخصصا في معظمه.

21- وبالإضافة إلى مشاركة المدير التنفيذي **للبرنامج** في رئاسة فريق الوكالات المعني بالابتكارات في مجال تسيير الأعمال، يرأس **البرنامج** أيضا فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن المباني المشتركة، والتي تركز الجهود حاليا على التحليل المتعمق لمباني الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم لتحديد الفرص المتاحة للدمج بينها. وفي البلدان التي يوجد فيها **البرنامج**، يعمل حاليا حوالي 26 في المائة من مرافقه في أماكن مشتركة. ويدعم **البرنامج** هذه الرؤية من خلال أمور منها، على سبيل المثال، توفير 75 دار ضيافة كخدمة مشتركة في 20 بلدا. وبالفعل، فإن 43 في المائة من الضيوف الذين يستخدمون بيوت الضيافة هذه هم من غير موظفي **البرنامج**. وفي الوقت نفسه، يدعم **البرنامج** الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية لتسيير الأعمال[13] تروج للخدمات المشتركة عبر جميع مجالات الخدمة. وفي حالة **البرنامج**، يشكل حوالي 40 في المائة من مكاتبه القطرية جزءا من الاستراتيجية المعتمدة لتسيير الأعمال. وبالسير قدما، من المتوقع إعادة النظر في الجهود المبذولة على المستوى القطري من خلال الاستراتيجية في المجالات التي تبين أنها تولد معظم الوفورات، لاسيما مجالات الشراء المحلي وتكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية وخدمات المرافق.

22- ودعما لتوفير الخدمات المشتركة، أنشأ **البرنامج** مؤخرا بوابة شبكية مركزية لحجوزات الخدمات الإنسانية (humanitarianbooking.wfp.org)، تتيح الوصول عبر الإنترنت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع إلى خدمات التمكين الأساسية لمجتمع العمل الإنساني، بما في ذلك حجوزات لدى 160 دار ضيافة تابعة للأمم المتحدة، و286 وجهة لرحلات خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية و45 مستوصفا تابعا للأمم المتحدة في أكثر من 50 بلدا. وهذا الجهد الحائز على جائزة يدعم رؤية إصلاح الأمم المتحدة المتمثلة في توفير وظائف وخدمات المكاتب الخلفية التشغيلية المشتركة التي تركز على العملاء، مما يمكّن من تحقيق وفورات الحجم ومواءمة إجراءات تسيير الأعمال. وفي النصف الأول من عام

[12] يمثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

[13] انظر موجز "استراتيجية تسيير الأعمال" لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. متاح على الموقع: https://undg.org/document/undg-businessoperations-strategy-executive-summary/.

2019، سينتهي **البرنامج** من إجراء تحليل للخدمات التي يمكن أن يقدمها لمنظومة الأمم المتحدة والخدمات التي يمكن نقلها لتقوم بها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

تنشيط دور نظام المنسق المقيم

التحويل في نظام المنسق المقيم

23- يتمثل المبدأ الرئيسي لرؤية الأمين العام للإصلاح في إحداث تحول في نظام المنسق المقيم على أساس إعادة تنشيطه وكفالة استقلاليته ونزاهته وتمكينه بهدف تحسين التنسيق المستدام الذي يركز على التنمية عن طريق فصل مهام المنسقين المقيمين عن مهام الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2019. وتنص خطة الأمين العام التنفيذية لبدء العمل بنظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه على نقل وظائف المنسقين المقيمين البالغ عددها 129 وظيفة في إطار التعاون الإقليمي والمجموعة الأولى من وظائف مكتب تنسيق العمليات الإنمائية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2019.

الأدوار والمسؤوليات في نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه

24- في وقت كتابة هذا التقرير، تمثل الشرط المسبق البالغ الأهمية لإدارة نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه، وهو شرط لم يتحقق بعد، في تصميم إطار جديد للإدارة والمساءلة يوجّه المساءلة المتبادلة لأصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. ومن المتوخى أن يُصاغ المكون القطري للإطار بحلول نهاية عام 2018، وسيقوم فريق الانتقال بالاشتراك مع فريق تصميم مشترك بين الوكالات، على أن تراجعه وأن توافق عليه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيشمل ذلك إنشاء نموذج إبلاغ واضح ومزدوج في مسودة مصفوفة، يخضع فيه كل ممثل قطري للمساءلة أمام الجهة التي يتبعها بشأن المهام التي كلفته بها وأمام المنسق المقيم بشأن إسهامه في النتائج الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن رفعه للتقارير الدورية إلى المنسق المقيم حول أنشطته الفردية. ويرحب **البرنامج** بالدور القيادي المعزز للمنسقين المقيمين الذين سيضطلعون بدور تعزيزي وسيكونون مسؤولين عن النتائج الجماعية المبينة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتطلع البرنامج إلى القيام بدور نشط وبنّاء في عملية إعادة تحديد إطار الإدارة والمساءلة، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من النظام الذي يعمل به فعلا، والذي يسمح للمنسقين المقيمين بتقديم مدخلات لتقييم الممثلين القطريين.

25- وفي الوقت نفسه، تم إعداد مشروع توصيف لوظيفة المنسق المقيم يشرح بالتفصيل مسؤوليات المنسق المقيم المعززة وهو حاليا قيد الاستعراض لدى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وخلال وجود هذا التوصيف قيد الاستعراض لدى المجموعة، سيستمر **البرنامج** في التأكيد على أهمية ألا يصبح تمكين المنسق المقيم نهجا سلطويا، بل أن يعترف بالدور المهم الذي يقوم به المنسقون المقيمون في تنظيم وتنسيق وتمكين أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وينبغي أن يشمل ذلك ضمان أن يكون ممثلو **البرنامج** القطريون، في سياق تنفيذهم لولاية **البرنامج**، قادرين على ممارسة دورهم التمثيلي بشكل كامل، بما في ذلك على جميع مستويات الدولة، وعلى الانخراط على جميع المستويات الحكومية حسب الاقتضاء، على النحو الذي فوضه إليهم المدير التنفيذي وتم تكريسه في النظام الأساسي واللائحة العامة للمنظمة. وينبغي أن يستمر ممثلو **البرنامج** القطريون في الوصول الكامل إلى المانحين المحليين لجمع الأموال للبرامج التي يوافق عليها المجلس، مع ضمان التنسيق المناسب مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد قدم **البرنامج** تعليقاته في هذا الشأن من خلال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وسيستمر **البرنامج** في التأكيد على وضوح هذه المسائل بشكل لا لبس فيه لتجنب وجود تفسيرات مختلفة في كل بلد ولضمان أن تكون طبيعة العلاقة بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية واضحة.

26- وبمجرد الانتهاء من إطار الإدارة والمساءلة وتوصيف وظيفة المنسق المقيم، يتوقع **البرنامج** أن تبرز الحاجة إلى إعادة مواءمة متطلبات مهارات المنسقين المقيمين لكي تعكس دورهم، بما في ذلك عن طريق ضمان أن تكون الخبرة في مجال العمل الإنساني

جزءا أساسيا من عناصر اختيارهم وتقييمهم وتدريبهم في السياقات القطرية ذات الصلة. وتجري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إعادة نظر في نهج مركز تقييم المنسقين المقيمين بحيث يعكس متطلبات المهارات الجديدة. ويُنتظر أن يتعين على المنسقين المقيمين والممثلين القطريين أن يخضعوا لعملية تدريب واعتماد بخصوص أهداف التنمية المستدامة، وهي عملية يجري تطويرها برعاية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبحلول أوائل العام المقبل، سيقوم **البرنامج** أيضا باستعراض التوصيف الوظيفي لممثليه القطريين وتحديثه لضمان تماشيه مع التوصيف الجديد لوظيفة المنسق المقيم. كما سيقوم **البرنامج** باستعراض وتحديث مواده البرامجية والتوجيهية الأخرى لدعم ممثليه القطريين في تعاملهم على المستوى القطري مع نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه.

27- وسيُدار نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه عن طريق مكتب مستقل مجدّد لتنسيق العمليات الإنمائية، ولا يزال الغرض من هذا المكتب ونطاقه وحجمه قيد المناقشة، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل توضيح مسؤوليات الكيانات (الوكالات والصناديق والبرامج) والهيئات (مثل مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة) الأخرى. ويطلب القرار 279/72 من المكتب المستقل لتنسيق العمليات الإنمائية أن يقدم تقاريره إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (نائب الأمين العام) وأن يكون مملوكا على أساس جماعي لأعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولا يزال يتعين تحديد الطريقة التي سيتم بها تشغيل هذه الملكية الجماعية.

28- وهناك فرصة متاحة أمام **البرنامج** لدعم نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه بصورة أوسع من خلال موظفيه. ولا يوجد لدى **البرنامج** حاليا سوى أربعة من المنسقين المقيمين – أي ثلاثة في المائة من مجموعهم البالغ 129 منسقا مقيما. ومع المضي قدما، يعتزم **البرنامج** أن ينخرط بشكل أكبر في نظام المنسق المقيم، بما في ذلك عن طريق طرح نهجٍ للتطوير الوظيفي يمكّن من انتداب الموظفين لشغل وظائف المنسقين المقيمين وللعمل في مكاتب المنسقين المقيمين. وستتطلب هذه العملية تسهيل عودة الموظف المعني إلى **البرنامج** بعد انتهاء عمله كمنسق مقيم أو كموظف في مكتب منسق مقيم.

تمويل نظام المنسق المقيم

29- يكتسي التمويل اللازم لإنشاء نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه أهمية بالغة. وقد تم تخفيض تقدير تكلفة هذا النظام من 290 مليون دولار أمريكي سنويا إلى 281 مليون دولار سنويا، ويشمل ذلك إنشاء صندوق تقديري بقيمة 35 مليون دولار أمريكي للمنسقين الإقليميين لتمويل جهود التنسيق، بما في ذلك لأغراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.[14] ويتوخى القرار 279/72 أن يأتي التمويل المطلوب من خلال نموذج تمويل هجين.[15] وقد وافق **البرنامج** بالفعل على مضاعفة مساهمته في تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو يقوم باتخاذ الترتيبات اللازمة لدفع مبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي المطلوب للشروع في نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه. وتحتفظ صيغة تقاسم التكاليف بإعفاء التمويل المخصص للعمل الإنساني. وسيعمل **البرنامج** مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل وضع صيغة جديدة لتقاسم التكاليف ستنفذ اعتبارا من عام 2020 وتشمل مجموعة الأمم المتحدة الموسعة للتنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يظل الإعفاء الإنساني ساري المفعول بموجب الصيغة الجديدة.

30- وهناك عنصر ثان في نموذج التمويل المختلط يتمثل في فرض رسم للتنسيق بنسبة 1 في المائة على المساهمات غير الأساسية الشديدة التخصيص التي تقدمها جهات خارجية إلى أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية، على أن يُدفع هذا الرسم عند المنبع. وقد نصت مذكرة فنية صادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة[16] على تعريف "المساهمات غير الأساسية الشديدة التخصيص"

---

[14] خفض فريق الانتقال هذا الرقم مؤخرا ليصبح 281 مليون دولار أمريكي.

[15] يتألف نموذج التمويل الهجين هذا من ثلاثة أجزاء تشمل ما يلي: رسم للتنسيق بنسبة 1 في المائة على المساهمات غير الأساسية الشديدة التخصيص التي تقدمها جهات خارجية إلى أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية يُدفع عند المنبع؛ ومضاعفة المبلغ المستحق بموجب ترتيب تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ ومساهمات طوعية يمكن التنبؤ بها ومتعددة السنوات في صندوق استئماني مخصص لدعم مرحلة البدء.

[16] الأمانة العامة للأمم المتحدة، "مذكرة تقنية: تمويل نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه" (أبريل/نيسان 2018). "Technical Note: Funding the reinvigorated Resident Coordinator System" (April 2018) متاحة على الموقع: https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/RC_system_funding-Technical_Note.pdf.

بأنها "منح مخصصة من قبل المساهم (أو المساهمين) لبرنامج أو مشروع محدد لدى جهة محددة من كيانات الأمم المتحدة". وتستثنى من ذلك الأنشطة ذات الصلة بالمساعدة الإنسانية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت تفاصيل هذا التعريف لا تزال قيد المناقشة.

31- وقد وضع **البرنامج** تقديرات أولية لآثار الرسم المذكور على أساس فهمه للتعريف. واستنادا إلى المساهمات في أنشطة **البرنامج** في إطار مجال التركيز "الأسباب الجذرية" (وهو مجال يركز على التنمية) والتي تستوفي تعريف التمويل غير الأساسي الشديد التخصيص لأنشطة التنمية، فإن قيمة الرسم تعادل 2.1 مليون دولار أمريكي في عام 2017 و1 مليون دولار أمريكي في عام 2018. ويختلف هذا الرقم اختلافا كبيرا من سنة إلى أخرى وذلك رهنا بطبيعة المساهمات الواردة. وسيواصل **البرنامج** تقييمه لأثر ذلك الرسم.

32- وفي وقت كتابة هذا التقرير، من المفهوم أن المانحين يوصون بأن تقوم وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ عملية جباية الرسم "عند المنبع". وسيشمل تفعيل **البرنامج** للرسم، فيما يشمله، إنشاء آلية لتحصيله ونقله. وسيتطلب ذلك بعض التغييرات في النظم والإجراءات مما سيُضيف إلى تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية التي يعمل **البرنامج** من أجل تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

33- وسيستمر **البرنامج** في العمل مع فريق الانتقال للبحث عن النموذج الأجدى لتنفيذ الرسم، بما في ذلك التماس المزيد من الوضوح حول تعاريف مسارات التمويل التي سينطبق الرسم عليها. ولدى **البرنامج** بعض الشواغل حول الآثار المترتبة على هذا الرسم، سواء من حيث العبء الإضافي على تكاليف الإدارة والمعاملات والذي سيفرضه الرسم على المنظمة ويمكن أن يكون مثبطا لأي تمويل جديد، ولا سيما من الكيانات غير الحكومية (القطاع الخاص، المؤسسات، وغير ذلك) في وقت يحاول فيه **البرنامج** تنويع قاعدة مانحيه. ويواصل **البرنامج** الدعوة إلى التمويل المتعدد الأطراف والمتعدد السنوات. كما سيشجع **البرنامج** المانحين على معاملة الرسم على أنه عنصر إضافي ليس جزءا من أموال **البرنامج**. وبينما يرحب **البرنامج** بالتنسيق المحسّن والمعزز، فإن من الأهمية بمكان ألا يتحقق ذلك التنسيق على حساب تمويل تنفيذ البرامج.

تجديد النهج الإقليمي

34- يؤيد القرار 279/72 النهج التدريجي الذي يأخذ به الأمين العام إزاء إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، ويدعو إلى أن تعالج عملية الإصلاح الفجوات والتداخلات. وتشمل المرحلة الأولى من الإصلاح الإقليمي الجارية حاليا سلسلة من التدابير لتحسين المهام وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي – وهي جهود من المتوخى اتخاذها بحلول نهاية عام 2018. ويشمل ذلك إجراءات من قبيل إدراج جميع اللجان الاقتصادية الإقليمية[17] في آليات مجموعة دعم النظراء التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة والتي تدعم تطوير واستعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وقيام اللجان الاقتصادية الإقليمية، بالتشاور مع المديرين الإقليميين المعنيين، بدعوة المنسقين المقيمين للمشاركة في المؤتمرات والمحافل الإقليمية؛ واضطلاع المنسقين المقيمين، خلال ستة أشهر من تولي أدوارهم، بزيارات تعريفية إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية والمكاتب الإقليمية الرئيسية.

35- وفي وقت كتابة هذا التقرير، يجري العمل على صياغة عملية المرحلة الثانية من الاستعراض الإقليمي، غير أن تحديد اختصاصات هذا النهج لم يكن جاهزا بعد. ومن المتوخى أن تشتمل هذه المرحلة على استعراض مستقل وأن تسعى إلى إعادة تعريف وإعادة هيكلة أصول الأمم المتحدة الإقليمية على المدى الطويل، وفي كل إقليم على حدة، ولضمان الاستخدام الأفضل

[17] هناك عدد من الكيانات الإقليمية التي سينظر فيها الإصلاح الإقليمي. ويشمل ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، المكلفة بتعزيز التكامل الاقتصادي ومعالجة قضايا المستوى الإقليمي، بما في ذلك عن طريق إصدار تقارير البحوث والسياسات وعقد اجتماعات للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة؛ والمكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التي تدعم المكاتب القطرية التابعة لوكالاتها، في حين أن بعضها ينفذ البرامج القطرية مباشرة انطلاقا من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية؛ وأفرقة وأمانات مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، التي تجمع بين المديرين الإقليميين للوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة لتقديم الدعم المتسق لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال توجيه السياسات، والدعم التقني، وضمان الجودة فيما يتعلق بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإجراءات التشغيل الموحدة، وإدارة أداء المنسقين المقيمين، وحل النزاعات، واستكشاف المشاكل وإصلاحها، وعند الاقتضاء، تقديم الخدمات والمنتجات المتعلقة بالسياسات البرامجية والخدمات التحليلية.

لهذه الأصول في دعم الجهود القطرية الموجهة نحو تنفيذ خطة عام 2030، هناك خيارات لعرض تلك المرحلة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة مايو/أيار 2019.

36- وسيشارك **البرنامج** بنشاط في كلا مرحلتي الاستعراض الإقليمي، وهو ما فعله بالنسبة للاستعراض السابق الذي أجري في عام 2017. وقد أسهم بالفعل مديرو **البرنامج** الإقليميون، كجزء من مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، في ورقة أفكار للفريقين الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لغرب ووسط أفريقيا ولشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتقترح الورقة تدابير لزيادة التماسك في النهج الإقليمي، بما في ذلك معالجة القضايا العابرة للحدود.

التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة

37- يؤكد القرار 279/72 على الحاجة إلى تحسين الشفافية والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستبقى المسؤوليات الرئيسية على المستوى القطري بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة المضيفة. وينبغي على المستوى العالمي أن يقترن تحسين الرصد والإبلاغ بشأن النتائج على نطاق المنظومة وتعزيز تدابير وقدرات التقييم المستقلة على نطاق المنظومة باتخاذ تدابير عملية مستمرة لتعزيز أساليب عمل المجالس التنفيذية[18] وإعادة تنظيم الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

38- ويدعم **البرنامج** الجهود الرامية إلى تحسين تجميع وشفافية النتائج على نطاق المنظومة، كما يدعم، تمشيا مع نداءات الأمين العام في تقريره الصادر في ديسمبر/كانون الأول، الجهود الرامية إلى تحقيق انتساب جميع وكالات المنظومة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وكان **البرنامج** قد احتل في عام 2016 المرتبة الأولى من بين 473 منظمة في تصنيف الشفافية المالية الذي وضعته المبادرة.

39- وتتيح جهود الإصلاح فرصة لتعزيز المساءلة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولكي تسفر عملية الإبلاغ على مستوى المنظومة عن قياس للنتائج ذي معنى على المستوى القطري وعلى المستوى العالمي، فإن هناك حاجة ملحة لإنشاء الأدوات اللازمة على نطاق المنظومة لجمع النتائج بصورة منسقة مع ضمان تحقق الإبلاغ في الوقت المناسب، ودون جعله ثقيلا أو مضاعفا، مع الحفاظ على الاهتمام بنتائج الوكالات الفردية. ويتوخى تخطيط التنفيذ الحالي أن تكون عملية الإبلاغ السنوي عن النتائج على نطاق المنظومة جاهزة بحلول عام 2021. ولا يزال العمل مستمرا على وضع تفاصيل سبل تنفيذ ذلك، ويعتزم **البرنامج** أن يشارك بالكامل في هذه العملية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم إنشاء آلية للتقييم على نطاق المنظومة دعما لهذه الجهود، على أن **البرنامج** جاهز لإتاحة ما لديه من قدرات وخبرة في مجال التقييم لدعم إجراء تقييمات انتقائية على نطاق المنظومة يمكن أن تسهل عرض النتائج على الدول الأعضاء.

تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

40- في تقريره الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2017، طرح الأمين العام مفهوم اتفاق للتمويل بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء لتحسين نوعية الموارد المخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإمكانية التنبؤ بها، مقابل زيادة الفعالية والشفافية والمساءلة على مستوى نتائج المنظومة ككل. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت سلسلة الحوارات مع الدول الأعضاء بخصوص التمويل من أجل التوصل إلى ذلك الاتفاق في مراحلها الأولى. وتشمل العملية مسارين متوازيين: مسارٌ تقني لتحديد تفاصيل الالتزامات المحتملة على كلا الجانبين، بما في ذلك استعراض اتجاهات التمويل؛ ومسارٌ ثانٍ سيتمخض، بحلول يناير/كانون الثاني 2019 عن ورقة موجهة نحو عرض اتفاق مقترح في هذا الشأن. وستستند هذه الورقة إلى مبادئ المساءلة

[18] انظر "الرد المشترك لأمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي بشأن طرائق عمل المجالس التنفيذية" (WFP/EB.2/2018/12/1).

المتبادلة والشفافية والتنوع والنتائج مع التركيز على البلدان. ويتابع **البرنامج** تطورات هذه العملية ويشارك فيها عن كثب في سياق تطورها.

41- ونظرا لأن **البرنامج** وكالة تعتمد بالكامل على التمويل الطوعي، فإنه يدعم فرصة التوصل إلى اتفاق للتمويل يسعى إلى توفير تمويل أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به ويتطلع إلى استكشاف وتنفيذ نُهج جديدة للتمويل الابتكاري.

42- كما أن المقترحات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق للتمويل تشجع على مضاعفة التمويل المجمع الذي يمكن أن ييسر قيام الأمم المتحدة بالبرمجة والعمل على أساس مشترك. ويدرك **البرنامج** قيمة الأموال المجمّعة بالنسبة لدعم تحقيق النتائج الجماعية، ولكنه يشجع على أن تكون إضافية للتمويل الحالي للوكالات. وينبغي أن يستند التمويل المجمّع الموسع إلى الدروس المستفادة من الصناديق المجمّعة الحالية لتجنب مخاطر التعرض لطبقات بيروقراطية إضافية علاوة على أنظمة وهياكل المساءلة القائمة. وقد شارك **البرنامج** بنشاط في تطوير الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة ويرى ذلك فرصة لدعم الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

43- وفي مقابل زيادة كمية التمويل ونوعيته، يدعم **البرنامج** الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة، كما هو مذكور في القسم 5 أعلاه. ويهدف **البرنامج**، من خلال خارطة الطريق المتكاملة وإطاره المالي الجديد، إلى إدارة للموارد أكثر كفاءة وشفافية. ويشجع **البرنامج** على ألا تصبح الجهود الرامية إلى تعزيز الإبلاغ على نطاق المنظومة مرهقة أو متكررة.

متابعة جهود إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية

44- لمواصلة تعزيز الجهود المبذولة على نطاق المنظومة دعما لخطة عام 2030، يطلب القرار 279/72 إلى رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن يقوموا، تحت قيادة الأمين العام، بتقديم وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة لتنظر فيها الدول الأعضاء في الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المزمع عقدها في مايو/أيار 2019. وينبغي مواءمة هذه الوثيقة مع القرار 279/72 والقرار 243/71 بشأن استعراض عام 2016 الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.[19] وبالبناء على الجهود المبذولة لدعم الدول الأعضاء في جهودها الموجهة نحو تنفيذ خطة عام 2030، ستهدف هذه الوثيقة إلى التعبير عن العرض الجماعي المقدم من أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بخصوص الجهد الإنمائي في سياق أهداف التنمية المستدامة، مع إبراز الميزة النسبية التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما تهدف إلى معالجة الثغرات والتداخلات في تغطية المنظومة وإلى تقديم توصيات لمعالجتها، مع تحديد المزايا النسبية لكل من الوكالات وتحسين النهج المشترك بينها دعما للجهود المبذولة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 ووفقا لولايات كل عضو من أعضاء المنظومة. ومن المتوخى أن تربط الوثيقة الإصلاحات الجارية بالنتائج المتوقعة، وأن تنشئ إطارا للتبادل السنوي بين المنظومة والدول الأعضاء لتحديد التقدم المحرز وأية تصحيحات يتعين إدخالها على المسار. ومن المتوقع إعداد الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة تحت إشراف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على أن يقدم مشروعها النهائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مارس/آذار 2019 لمواصلة النظر فيه خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس في مايو/أيار 2019. ويعتزم **البرنامج** أن يشارك بنشاط في هذه العملية وأن يدعمها.

الاستنتاجات والخطوات المقبلة

45- سيواصل **البرنامج** متابعة عملية الإصلاح عن كثب والمشاركة فيها بنشاط على جميع المستويات. ويبقى حتى الآن التحدي المتمثل في التطوير الموازي لمسارات الإصلاح المختلفة، والتي تتطلب في نظرنا مستوى من التسلسل فيما بينها؛ ويشمل ذلك

[19] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. متاح على الموقع: https://undocs.org/A/RES/71/243 .

على الأخص الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، والتي من شأنها، مثاليا، أن ترشد عملية تشكيل العناصر الأساسية الأخرى مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

46- وبالمثل، فإن تطوير التفكير نحو إعادة تنشيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يواجه تحديات في غياب إطار جديد للإدارة والمساءلة. ومن ثم، فإن الأولوية الفورية هي وضع تفاصيل الإطار لضمان توضيح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان وضوح آثار التغيير على الأرض اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2019، وتمكين **البرنامج** والكيانات الأخرى من وضع توجيهات للممثلين القطريين. وفي الوقت نفسه، يتعين استكمال وضع هيكلية مكتب تنسيق العمليات الإنمائية الجديد والعمليات الخاصة بإدارة نظام المنسق المقيم للتمكن من إرشاد توجيهات الممثلين القطريين.

47- ومع بدء الاستعراضات الإقليمية واستعراضات المكاتب المتعددة البلدان المقبلة، يتطلع **البرنامج** إلى المشاركة الفعالة فيها لإظهار القيمة التي يمكن أن يضيفها في تلك السياقات. كما سيواصل **البرنامج** مشاركته النشطة في الجهود المبذولة من أجل عمليات تسيير الأعمال المشتركة والمباني المشتركة وسوف يشارك بنشاط في حوار التمويل الذي من المتوقع أن يبدأ بشكل جدي قريبا.

48- ونظرا للطبيعة المترابطة للإصلاحات ولوتيرة التغيير المطلوبة، سيواصل **البرنامج** العمل مع جميع أصحاب المصلحة لرصد التطورات، كما سيواصل الانخراط النشط في المنتديات والمناقشات المشتركة بين الوكالات، والمساهمة في السبل المقترحة للمضي قدما، والسعي إلى التخفيف من مخاطر إدارة التغيير، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات على الأرض. ومع التقدم في وضع تفاصيل جوانب أخرى من الإصلاح من أجل تفعيلها، سيواصل **البرنامج** التفكير في الآثار التي تترتب عليها والاستعداد لها.